«Socialobby» ونادي الإعلام الاجتماعي ـ فرع الكويت احتفلا بيوم الإعلام الاجتماعي العالمي بإنتاج فيلم وثائقي

هند الناهض

أثرت قنوات التواصل الاجتماعي في السنوات الماضية بشكل جذري في طريقة تواصل الناس مع بعضهم حول العالم كما ساهمت في تغيير معالم حياة الملايين منهم بنحو ايجابي.

وانطلاقا من هذا الواقع ولدعم الموقع الريادي لقنوات التواصل الاجتماعي عملت نوك بوك الشركة الرائدة في توفير خدمات الإعلان عبر الشبكة الالكترونية بواسطة شركتها الشقيقة «Socialobby» على رعاية اليوم العالمي للتواصل الاجتماعي 2012 والذي احتفل فيه العالم أجمع كما الكويت للمرة الأولى يوم 30 يونيو.

ولكي يكون الاحتفال مميزا وفق مهنية عالية، عملت Socialobby بالتنسيق مع نادي الإعلام الاجتماعي ـ فرع الكويت على انتاج فيلم وثائقي يلقي الضوء على دور الإعلام الاجتماعي على المجتمع الكويتي والمؤسسات في الكويت.

ويظهر الفيلم الوثائقي مقابلات مع خبراء في الصناعة وأساتذة مخضرمين في الجامعات، خبراء في التواصل، أصحاب مدونات باحثين، واضعي استراتيجيات وأصحاب أعمال الذين تحدثوا حول تجربتهم مع الاعلام الاجتماعي مدعمين آراءهم بأرقام وحقائق حول مكانة قنوات التواصل الاجتماعي في الكويت.

الى ذلك، نشر تقرير صادر عن مدرسة دبي للحكومة تحليلا بيانيا حول مستخدمي تويتر وفيسبوك في 22 دولة عربية حيث كشف عن إحصائيات مهمة في مجالات عديدة منها أنه في سبتمبر 2011 كان لدى الكويت 117,304 مستخدمين لـ «تويتر» مقارنة مع 90,462 مستخدما خلال الفترة ذاتها من عام 2011 أي بزيادة نسبتها 30٪، كما سجلت المملكة العربية السعودية نموا بعدد مستخدمي تويتر بلغ 19٪ و16٪ في مصر و11٪ في الإمارات العربية المتحدة و7٪ في البحرين و17٪ في الدول الباقية.

وفي تعليق لها في هذا الصدد، قالت مدير عام «Socialobby» هند الناهض: «اننا نؤمن بأن هذه الأرقام لابد من ترجمتها في هذه المضامين المهمة للبقاء على تواصل عبر الشبكة الالكترونية ومنح الفرصة لكل فرد في الكويت أن يلقي نظرة عليها، وأن هدفنا هو وضع الكويت على خريطة الاعلام الاجتماعي ومن هنا جاء احتفالنا باليوم العالمي للإعلام الاجتماعي 2012 للمرة الأولى في الكويت ونأمل بأن نحقق هدفنا الأول الذي يقتضي خلق المزيد من المعرفة حول هذه الصناعة الآخذة في النمو». وأكد كل من «Socialobby» و«نوك بوك» عن فخرهما بالشراكة مع «Mashable» مما يؤكد على دورهما الريادي في نشر الوعي والمعرفة ودعم قنوات التواصل الاجتماعي التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية.

بنك الرياض يوزع 975 مليون ريال أرباحاً عن النصف الأول

الرياض ـ يو.بي.اي: قرر مجلس ادارة بنك الرياض توزيع 975 مليون ريال أرباحا عن النصف الأول من العام 2012.

وقال رئيس مجلس ادارة البنك راشد الراشد في بيان امس انه سيتم صرف الأرباح بواقع 65 هللة للسهم الواحد اعتبارا من 23 الجاري.

وكان البنك وزع 825 مليون ريال عن النصف الأول لعام 2011.

وأضاف الراشد ان توزيع هذه الأرباح «يؤكد نهج البنك على تنمية العائد للمساهمين ويعزز استراتيجية مجلس الإدارة التي تهدف الى اشراك مساهميه في النجاحات التي يحققها البنك كما تعتبر امتدادا واستمرارا لتوزيعات الأرباح التي نفذها البنك في الأعوام الماضية».

جيم يونغ كيم يبدأ مهامه كرئيس للبنك الدولي

واشنطن ـ د.ب.أ: يبدأ الأميركي جيم يونغ كيم مهامه كرئيس للبنك الدولي، خلفا لمواطنه روبرت زوليك.

كان كيم (52 عاما)، الطبيب الذي شارك في تأسيس منظمة «بارتنرز ان هيلث» غير الحكومية وساعد في اطلاق استراتيجيات للصحة العامة ضد السل والإيدز، ايضا كان رئيسا لكلية دارتموث في نيو هامبشاير.

وسيعمل زوليك كزميل في معهد «بيترسون لعلوم الاقتصاد الدولي» في واشنطن، حسبما أعلن المعهد الاسبوع الماضي.

ومنذ تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1944 كانت رئاسة صندوق النقد الدولي حكرا دائما على شخصيات أوروبية، فيما توالى أميركيون على رئاسة البنك الدولي.

فلسطين تدعو الدول العربية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية

غزة ـ كونا: طالب وزير الاقتصاد الفلسطيني د.جواد الناجي أمس الدول العربية بالوفاء بالتزاماتها المالية نحو فلسطين التي تعاني ميزانيتها أزمة كبيرة ستحول دون دفع رواتب موظفيها لهذا الشهر.

وشدد الناجي في تصريحات لإذاعة (صوت فلسطين) على أهمية ان تساهم الدول العربية الشقيقة في مساعدة السلطة الفلسطينية لتجاوز هذه الأزمة التي تمر بها او حل جزء يسير منها، مشددا على «الحاجة لإسراع الدول العربية في الوفاء بالالتزامات التي اخذتها على نفسها في قمم عربية عقدت مؤخرا».

وحذر من ان «امتناع هؤلاء الأشقاء عن هذه المساهمة الهامة يمكن ان يؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة ومختلفة على مجمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني» موضحا ان «تخلف بعض الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية سبب رئيسي لهذه الأزمة المالية».

وأكد د.الناجي «ان مجلس الوزراء الفلسطيني الذي يقوده د.سلام فياض كان قد ناقش في اجتماعاته الأزمة وطلب من وزير المالية تصورا لكيفية تجاوز هذا الوضع الصعب».

وقال «ان وزير المالية يعكف الآن على وضع هذا التصور ليعرضه على الجلسة القادمة لمجلس الوزراء» مشددا على «الحاجة لان يساعد جميعنا في وضع هذا الحل وتحديد الرؤية اللازمة بمشاركة القيادة الفلسطينية كلها».

من ناحية أخرى، نبه بيان صدر عن اللجنة التنفيذية للمنظمة الى «ان العجز عن تسديد التزامات السلطة المالية من شأنه ان يهدد الأمن الاجتماعي والوطني ما يقود الى انعكاسات داخلية واقليمية سلبية وخطيرة ما يتطلب التدخل السريع لمعالجة هذا الوضع».

عدم اكتمال النصاب يؤجل عمومية «المدى» للخدمات اللوجستية

فلاح الحجرف

حال عدم اكتمال النصاب القانوني في شركة المدى للخدمات اللوجستية الى تأجيل انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة امس.

وبلغت نسبة النصاب في الجمعية العمومية العادية نحو 5٪، وهي نسبة اقل من التي حددها القانون بـ 50٪ للانعقاد، كذلك تأجيل العمومية غير العادية، فيما تفصل وزارة التجارة والصناعة خلال انعقاد الاجتماع المقبل للجمعية العمومية في نسبة 25٪ من اسهم الشركة المسجلة كأسهم خزينة، من حيث اعتمادها ضمن نسبة التصويت ام لا.

وترأس الاجتماع رئيس مجلس إدارة الشركة فلاح الحجرف، الى ان اعلن ممثل وزارة التجارة عدم اكتمال النصاب.

يذكر ان شركة الدولية للاجارة تمتلك الحصة الأكبر في الشركة بنسبة 53٪.

● أحمد يوسف

«المركز» يقترح سياسات لإصلاح التعليم والإسكان بالخليج

أطلق المركز المالي الكويتي مؤخرا تقريرا استراتيجيا حول التغيرات الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتداعياتها على القطاعات الرئيسية مثل التعليم والإسكان والقوى العاملة، مقترحا بعض الإصلاحات لها.

ويشير التقرير إلى أن السكان هم القوة الدافعة للاقتصاد، وهم الوحدة التي يقاس بها الانتاج الاقتصادي للدولة، ولذلك يجب أن يتم الاستثمار في التركيبة السكانية وتشكيلها لتحقيق أفضل النتائج من حيث النمو الاقتصادي.

كما يؤكد تقرير «المركز» أن السكان ـ بغض النظر عن تركيبتهم ـ يشكلون عبئا على الميزانية العامة للدولة، حيث ان السكان المتقدمين بالعمر سيخرجون من القوة العاملة، وستنخفض انتاجيتهم بشكل حاد، في حين ستشكل تعويضاتهم التقاعدية المتمثلة في الضمان الاجتماعي عبئا الاحتياطات المالية.

وفي المقابل، يتطلب السكان الصغار في العمر انفاق حكومي كبيرا على التعليم والدعم والأجور، خصوصا في دول تكرس مبدأ الرفاه الاجتماعي مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

ويشير التقرير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل حالة فريدة من نوعها حيث يحظى سكانها بأنظمة رفاه اجتماعي واسعة تعتمد على الإيرادات النفطية، وهو الأمر الذي تسبب في إجهاد الاحتياطات المالية، حيث تتكون التركيبة السكانية في هذه الدول من شريحة أكبر من السكان الأصغر سنا والذين تتزايد أعداد المستجدين منهم على سوق العمل عاما بعد عام.

وحسب التقرير، يعتبر حجم سكان دول مجلس التعاون الخليجي صغيرا مقارنة بمناطق أخرى، وبلغ تعداد سكانها 45 مليون نسمة في العام 2011 يشكلون 1٪ من إجمالي تعداد سكان العالم، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر منطقة الخليج شابة، حيث تشكل الفئة العمرية من الأفراد الأقل من 25 سنة 54٪ من إجمالي سكانها، ومن المتوقع أن تتقلص هذه النسبة لتحل محلها الفئة العمرية من الأفراد الأقل من 36 سنة بحلول عام 2050.

ورغم اتساع قاعدة الهرم السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي مما يدل على شريحة كبيرة من السكان الصغار في العمر لدعم السكان الكبار في العمر، إلا أنه بحلول العام 2050 ستتقلص هذه الشريحة التي تمثل قاعدة الهرم.

«المثنى»: شراء أفضل الأسهم يعكس حذر المستثمرين

قالت شركة المثنى للاستثمار في تقريرها الاسبوعي الخاص لـ «الأنباء» ان سوق الكويت للأوراق المالية شهد إقبالا شديدا على شراء أسهم جميع الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، لافتة إلى أن المستثمرين يقبلون على شراء أسهم أفضل الشركات، وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع مؤشر سوق الكويت 15 بمقدار 17,66 نقطة مقارنة بتراجع المؤشر السعري للسوق بـ 112,36 نقطة، ومما يدل على ان المستثمرين لايزالون يتخذون موقفا حذرا مع استمرار الأزمة المالية العالمية. وفيما يتعلق بنشاط السوق، اشار التقرير الى ارتفاع حجم التداول خلال الأسبوع بنسبة 20,9٪، حيث كانت لأسهم الشركات ثقيلة الوزن حصة الأسد «من حيث حجم التداول»، ومنها قطاع الخدمات المالية «الذي ساهم بـ 49,48٪» الذي سجل ارتفاعا بلغ 12,15٪ في حجم التداول، وكذلك ساهم قطاع العقار بـ 26,46٪ من إجمالي التداول وسجل التداول في أسهم هذا القطاع ارتفاعا بلغ 61,49٪ خلال الأسبوع. ولفت التقرير الى ان زيادة أحجام التداول في هذه القطاعات تقوم بشكل أساسي على المعلومات، وهو ما يتضح من كون المساهمين قد تهافتوا على شراء سهم أعيان العقارية وهي شركة تعمل وفق أحكام الشريعة (رأسمال متوسط: 28,8 مليون دينار) فقط بعد الإعلان عن أن الشركة قد باعت قطعة أرض في جدة وحققت من خلال هذه الصفقة ربحا بلغ 11 مليون ريال سعودي وسوف ينعكس هذا الربح على نتائج أعمال الشركة للربع الثاني من سنة 2012، وكذلك كان الحال بالنسبة لشركة مجموعة الصفوة (رأسمال متوسط: 22,1 مليون دينار) في قطاع الخدمات المالية حيث تم تداول 130,6 مليون سهم من أسهم الشركة ومثل هذا الرقم 28,6٪ من إجمالي التداول في هذا القطاع، وشهد سهم الشركة إقبالا قويا بعد أن أعلنت عن تحقيق أرباح خلال الربع الأول من السنة مقابل تكبد خسائر في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وقد ارتفعت القيمة الرأسمالية السوقية الإجمالية بنسبة 1,1٪ خلال ا لأسبوع لتصل هذه القيمة إلى 28,12 مليار دينار، ليصل إجمالي الارتفاع خلال الأسبوعين الماضيين إلى 2,2٪، الأمر الذي يفسر ارتفاع مؤشر السوق بـ 31,16 نقطة، ويشمل هذا الأداء الأسهم الرئيسية في السوق، حيث ارتفع سعر سهم زين (رأس مال متوسط: 3,16 مليارات دينار) بـ 30 فلسا ليصل إلى 740 فلسا، كما ارتفعت قيمتها الرأسمالية السوقية بنسبة 5,3٪ في تداولات بلغ حجمها 11,9 مليون سهم مقارنة بـ 6 ملايين سهم في الأسبوع السابق.

الفائض التجاري الكوري الجنوبي يرتفع إلى 4,96 مليارات دولار في يونيو

سيئول ـ يو.بي.آي: ارتفع الفائض التجاري الكوري الجنوبي في يونيو إلى أعلى مستوى له منذ 21 شهرا ليبلغ 4,96 مليارات دولار بفضل زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الكورية الجنوبية وسط تراجع واردات البلاد. ونقلت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية «يونهاب» عن وزارة اقتصاد المعرفة الكورية أن الحساب التجاري بلغ 4,96 مليارات دولار في الشهر الماضي بزيادة 2,4 مليار دولار عن مايو.

وذكرت الوزارة أن الصادرات الكورية الجنوبية ارتفعت بنسبة 1,3٪ مقارنة مع العام السابق إلى 47,35 مليار دولار في يونيو مع انتهاء تعرضها للخسارة التي دامت 3 أشهر متتالية.

ومن ناحية أخرى انخفضت الواردات بمقدار 5,4٪ إلى 42,39 مليار دولار للشهر الرابع على التوالي منذ فبراير. وسجل الفائض التجاري لكوريا الجنوبية أعلى مستوى له منذ أكتوبر في عام 2010. وسجلت البلاد فائضا تجاريا في يونيو للشهر الخامس على التوالي منذ يناير الماضي حيث سجل الحساب التجاري عجزا للمرة الأولى منذ 24 شهرا بلغ 1,96 مليار دولار.

وقالت الوزارة إن ذلك يعزى أساسا إلى التراجع الحاد في الواردات نتيجة تراجع أسعار النفط الذي يعتبر أحد الواردات الرئيسية للبلاد. وأوضحت الوزارة في بيان أن كمية شحنات النفط إلى كوريا الجنوبية شهدت زيادة قليلة عن الشهر نفسه من العام الماضي غير أن المبلغ الإجمالي لنفقات واردات النفط سجل انخفاضا طفيفا عن العام الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط الدولية.

وارتفعت الصادرات الكورية خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام بنسبة 0,7٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي حيث بلغت 275,38 مليار دولار.

وسجلت البلاد فائضا تجاريا بلغ 10,74 مليارات دولار في الأشهر الستة الأولى من هذا العام مع زيادة وارداتها بنسبة 2,5٪ على أساس سنوي لتصل إلى 264,64 مليار دولار.

وقالت الوزارة إن نمو الصادرات الكورية شهد تباطؤا بشكل كبير خلال النصف الأول من هذا العام بسبب انكماش الاقتصاديات في أوروبا والصين.

تقرير البورصة اليومي

عودة النشاط للأسهم الرخيصة وبعض الأسهم البنكية دفع مؤشرات السوق للارتفاع

أرقام ومؤشرات

65.49
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 1,1٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 2,86 نقطة بنسبة ارتفاع 0,71٪ وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 6,6 نقاط بنسبة ارتفاع 0,67٪.

246.1
مليون سهم تم تداولها بقيمة 12,8 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 32,6٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم السلام على 10,1٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

7
قطاعات ارتفعت في جلسة أمس تصدرها قطاع العقار بواقع 8 نقاط، فيما تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات المتراجعة بواقع 6,8 نقاط.

استهل سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات أولى جلسات النصف الثاني من العام الحالي على ارتفاع ملحوظ لجميع مؤشراته بشكل لافت، وذلك على إثر عمليات تجميع قوية لعدد من الأسهم خاصة الرخيصة الموزعة على كثير من قطاعات السوق، وحقق المؤشر السعري ارتفاعا تجاوز 65 نقطة قفزت بالمؤشر العام للسوق الى مستوى 5854 نقطة، فيما عزز المؤشر الوزني استقراره فوق مستوى 400 نقطة بإقفاله عند مستوى 405 نقاط، كما ارتفع المؤشر الجديد كويت 15 على إثر النشاط الواضح لعدد من الاسهم البنكية التي شهدت تحسنا ملحوظا في الأداء.

وبدا جليا منذ اللحظات الأولى ان هناك عمليات شراء قوية ستشهدها الجلسة خاصة على الأسهم الرخيصة سواء الفردية او التابعة لمجاميع استثمارية، حيث نشطت اسهم تمويل الخليج والاثمار والمستثمرون والمنازل وأدنك وأبيار، كما نشطت اسهم بعض المجاميع وخاصة المدينة وايفا بشكل قوي، كما نشطت ايضا اسهم تابعة لمجموعة الخرافي مثل الساحل والمال، وهو ما شجع شريحة كبيرة من المتعاملين على الشراء وخاصة ان هناك كثيرا من الأسهم سواء الرخيصة او القيادية أسعارها مغرية للشراء بعد التراجعات التي شهدتها في المرحلة الماضية والتي تراجع فيها السوق بشكل لافت.

ورغم النشاط الواضح لمؤشرات السوق وسيطرة اللون الأخضر على شاشات التداول، إلا أنه لوحظ انخفاض القيمة الاجمالية للتداول نظرا لانخفاض الكميات المتداولة، فضلا عن التركيز على الأسهم الرخيصة ذات القيم السعرية المتدنية، ولكن قبل الاقفال شهدت القيمة تحسنا ملحوظا وقفزت من قرابة 10 ملايين دينار عند الساعة الثانية عشرة الى 12,8 مليون دينار جراء النشاط الذي شهده القطاع المصرفي بشكل واضح في آخر الجلسة.

ويبدو أن تطورات الأحداث السياسية والتي تنذر ببوادر انفراجة للأزمة كان لها تداعيات ايجابية على سوق الكويت المالي الذي عانى طيلة الفترة الماضية من التداعيات السلبية للاحداث السياسية على أداء السوق.

وارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 65,49 نقطة ليستقر عند مستوى 5854,7 نقطة بتراجع نسبته 1,1٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 2,86 نقطة بارتفاع نسبته 0,71٪ ليرتفع إلى مستوى 405,15 نقاط، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 6,62 نقاط ليغلق عند مستوى 988,36 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 246,1 مليون سهم نفذت من خلال 4117 صفقة قيمتها 12,8 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 66,8٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 19,5٪، فيما انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 20,05٪.

ومن أصل 204 شركات مدرجة أسهمها في البورصة تم تداول 126 سهما ارتفعت من بينها قيمة 81 سهما، وتراجعت قيمة 23 سهما، واستقرت قيمة 22 سهما، ولم تشهد أسهم 78 شركة أي تداولات، واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 4,1 ملايين دينار بنسبة تشكل 32,6٪ من الإجمالي، تصدرها سهم السلام من خلال 1,3 مليون دينار تمثل 10,1٪ من إجمالي القيمة.

وتصدر قطاع الخدمات المالية قطاعات السوق من حيث الاستحواذ على القيمة، وذلك بنسبة 48,4٪ من إجمالي القيمة، وتلاه العقار بنسبة 19,1٪، وحل قطاع البنوك ثالثا بنسبة 10,4٪.

وسجلت 7 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي العقار، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، والبنوك، والسلع الاستهلاكية، والصناعية، والمواد الأساسية، وتراجعت 4 قطاعات هي النفط والغاز، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والتأمين، فيما لم تتداول أسهم قطاعات المنافع، والأدوات المالية، والرعاية الصحية.

● شريف حمدي

«بيان»: السوق تعرض لحركة تصحيحية أدت إلى تآكل مكاسبه السنوية

قال التقرير نصف السنوي لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية لم يتمكن من الحفاظ على مساره الإيجابي الذي حققه خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث تكبد المؤشر الوزني خسائر على المستوى السنوي، في حين تآكلت مكاسب المؤشر السعري، لينهي تداولات الستة أشهر الأولى من 2012 دون مستوى إغلاقه في عام 2011.

وذكر التقرير أن السوق شهد أداء إيجابيا في أغلب الأحيان خلال فترة النصف الأول المنقضية من السنة الحالية، وخاصة في الأشهر الأولى منها والتي تمكن السوق خلالها من تحقيق مكاسب جيدة بدعم من التداولات المضاربية النشيطة التي ميزت تعاملات هذه الفترة، والتي تركزت بشكل واضح على الأسهم الصغيرة في السوق، ولاسيما أسهم قطاعي الاستثمار والعقار، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على مؤشرات السوق التي تمكنت من تحقيق مكاسب سنوية جيدة، خاصة للمؤشر السعري. من جهة أخرى تعرض السوق إلى حركة تصحيحية قوية تسببت في تآكل كل مكاسبه السنوية، خاصة في الشهرين الأخيرين من الفترة، وذلك بعد تضخم أسعار الأسهم الصغيرة بشكل واضح، ووصولها إلى مستويات مرتفعة نتيجة المضاربات التي شهدتها في السابق، مما أدى إلى ظهور عمليات جني أرباح تسببت في تراجع مؤشرات السوق بشكل كبير في فترة قصيرة.

شهد سوق الكويت للأوراق المالية أداء مستقرا نوعا ما خلال أول شهور السنة. وأنهى مؤشرا السوق تداولات شهر يناير على تباين لجهة إغلاقهما، حيث أقفل المؤشر السعري مسجلا ارتفاعا طفيفا بلغت نسبته 0,94٪، وذلك على وقع عمليات المضاربة التي ميزت التداولات اليومية خلال الشهر، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة بنسبة 0,13٪.

تمكن السوق خلال شهر فبراير من تحقيق مكاسب جيدة على صعيد جميع مؤشراته، حيث سجل المؤشر السعري مكاسب واضحة كسر بها حاجز الـ 6,000 نقطة صعودا للمرة الأولى منذ شهر سبتمبر 2011، لينهي تداولات فبراير محققا ارتفاعا نسبته 4,39٪، في حين كانت نسبة مكاسب المؤشر الوزني 1,06٪ مع نهاية الشهر.

واصل السوق أداءه الإيجابي خلال شهر مارس، والذي أنهاه مسجلا ارتفاعا لمؤشره السعري بلغ 0,62٪ فيما حقق المؤشر الوزني نموا نسبته 2,64٪، حيث لقي السوق دعما من القوى الشرائية التي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وذلك على الرغم من التداولات التي شهدها الأسبوع الأخير من الشهر، والذي نشطت فيه عمليات البيع وسط سيطرة حالة الخوف والحذر على العديد من المتداولين الذين تخوفوا من احتمال إيقاف أسهم بعض الشركات عن التداول إذا ما لم تفصح عن بياناتها السنوية قبل انتهاء المدة القانونية، وهو ما أدى إلى تقليص المكاسب الشهرية لمؤشري السوق.

أنهى السوق تعاملات شهر أبريل على تباين لجهة إغلاق مؤشريه الرئيسيين، إذ واصل المؤشر السعري تسجيل المكاسب، في حين لم يتمكن المؤشر الوزني من تحقيق الارتفاع، في ظل تراجع عدد من الأسهم القيادية بسبب عمليات جني الأرباح، وقد أقفل المؤشر السعري بنهاية شهر أبريل مسجلا نموا نسبته 3,30٪، في حين أغلق المؤشر الوزني متراجعا بنسبة 0,65٪.

شهد شهر مايو تطبيق نظام التداول الجديد «اكستريم» والذي واكب الخسائر التي تكبدتها مؤشرات السوق خلال الشهر، خاصة بعد الأعطال الفنية التي صاحبت تطبيق النظام من اليوم الأول، وحالة الارتباك التي انتابت المتداولين وقتها، مما أدى إلى تراجع مؤشرات السوق الثلاثة بشكل كبير، حيث أقفل المؤشر السعري مع نهاية الشهر مسجلا خسارة نسبتها 2,74٪، في حين انخفض المؤشر الوزني بنسبة 3,06٪، فيما تراجع المؤشر الجديد كويت 15 بنسبة بلغت 3,06٪.

تباينت اغلاقات مؤشرات السوق في شهر يونيو، حيث تفاقمت خسائر المؤشرين السعري والوزني بتأثير من استمرار الضغوط البيعية القوية التي شهدتها العديد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، في حين تمكن مؤشر كويت 15 من السير عكس التيار، ليسجل مكاسب بسيطة نتيجة عمليات الشراء الانتقائية التي شهدتها بعض الأسهم الداخلة في حساب المؤشر.

وقد تكبد المؤشر السعري خسارة نسبتها 6,53٪ في حين تراجع المؤشر الوزني بنسبة بلغت 0,60٪، فيما حقق مؤشر كويت 15 ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,27٪. من ناحية أخرى، لقي السوق بعض الدعم في بداية الشهر من النشاط الذي شهدته أسهم شركة «أجيليتي» والشركات المرتبطة بها، على وقع صفقة شراء 62٪ من أسهم شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك) لصالح شركة «أجيليتي». وقد تأثر السوق بشكل نسبي بالتراجعات التي شهدتها أغلب الأسواق العالمية خلال الشهر.